

فإن المتع بالذات والواجب كذلك لا يكون حادثا ومحل  
الامكان لا يكون ذلك الحادث لعدم وجوده قبل حدوثه  
وكذا اوصافه منوزة انعدام الاوصاف عند انعدام  
المحل والقول بحلية المنفصل عن الابطال فلا بد من  
محل وهو المادة فلما اورد عليهم بان الامكان الذات  
محل نفسى الماهية المنفصلة الحادثة دون الموجودة  
فلا احتياج الى المادة قالوا بان مرادنا بالامكان هو  
الامكان الاستعدادي المنفرد ليس المبدأ التفاضلي الى  
الحادث بيانه ان الحادث الزمانية المتخصصة بالازمنة  
لا تكون صادرة عن المبدأ القديم الاسباب محصيات  
وموجبات اخرى سوى ذاته والا يلزم الترجيح بل  
مرجح كما لا يخفى على المتفطن الماهر والمختص اما ان يكون  
من جانب الفاعل او من المفعول ولا يجوز ان يكون من  
جانب الفاعل فانه اما ان يكون صفة قديمة او حادثة  
والاول بطل والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان ترجيح القديم  
بالنظر الى ذاته للحادث مع احتفاظ تلك الذات في وقت  
دون وقت ترجيح بلا مرجح وهذا هو السر الذي فرضا  
اليده المتفطن الماهر في عدم ترجيح الفاعل القديم  
للمحادث وكذا الثاني اعني ترجيح الصفة الحادثة فان  
الفاعل القديم بالتحقق هو الواجب نقالي او المفعول  
المجردة لا يحتمل كل واحد منهما التجدد الصفات فاذا  
لا بد من الترجيح في جانب المفعول واذا لم يعد وكذا  
صفاته الحالة فلا يكون مرجحا بل لا بد من محله او صفة  
يكون هو المرجح والمحل له هو المادة والصفة فيه هي  
الاستعداد فثبت المطلوب اقول في تفصيل الدليل ونقطة

عني

عن بعض الكدورات لتعالي المطلوب ثم في تزنيه حتى يعلم  
عنى تعنى انه كان موجبا محضاً اما لا ولا يبينه ان الحادث  
الزمانية وان كانت معدة متناقضة لا بد من دخول الواجب  
في سلسلة عللها والام بوجود تلك الحوادث فانها يجب  
وجودها بعلامة لم توجد ان في صورة اسواسية في الوجود  
والعدم ايها يلزم الترجيح بلا مرجح في كليهما وهو بطل  
وفي صورة ترجيح الوجود مثلا وان كانت من دون البلوغ  
الي حد الوجود كما زعمه المتكلمون يكون حصوله عدمه  
مخالفا لانه يلزم ترجيح المرجوح فيلزم وجوب الوجود  
ضرورة ان امتناع احد المتضامين يستلزم وجوب  
المتضام الاخر فاذا وجد وجود ذلك الحوادث فلا بد من  
وجوبه والوجوب بالغير لا ينسب الا بدخول الواجب  
نقالي في سلسلة العلل اذا لوجوب الوجود لا يحصل  
ما لم يحصل امتناع جميع امتناع عدمه وبدون دخول الواجب  
نقالي في تلك السلسلة بغير غرض عدمه وهو  
ان تعدم الحوادث بانعدام جميع عللها فانها ممكنة لا يمكن  
انعدم عليها لا بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا بالنظر  
الى العلة فانها فرضت معدومة ولو دخل الواجب في  
تلك السلسلة يستحيل انقضاءها بالمرءة لاستحالة انقضاء  
الواجب نقالي فاذا وجد الواجب نقالي في سلسلة علل  
الحوادث الزمانية فلا بد لربطها به نقالي من صفات مستعدة  
متوالية فان عدم اسواسية في عدم ارتباط الحوادث  
بها للواجب وذلك لان التقديم اذا كان علته باهية للحادث  
بدون ربط اسواسية يلزم الترجيح بلا مرجح فان وجود  
الحادث في زمان حدوثه دون الازل لا مرجح له فان المرجح اما  
ذات المتكلم فهو ينافي معنى الامكان والعلة فهي كل شيء موجود

د